وَلاَ تُجِزْ هُنَا بِلاَ دَلِيلِ * سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ
وَكَتَظُنُّ اجْعَلْ تَقُولُ إِنْ وَلِي * مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ
بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلْ * وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

وَعَلِّقْه و ألغه(١) بالشروط المُتَقَدَّمَة (وَلا تُجِزْ هُنا(٢) بِلا دَليلٍ سُقُوطَ مَفعُولَيْنِ أوْ مَفْعُولٍ) و أجازه بَعضُهم(٣) إنْ وُجِدَتْ فائِدَةٌ كقولهم «مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ» لَا إنْ لم تُوجَد كاقْتِصارِكَ على «أظُنّ» إذلا يخلو الإنسان مِن ظَنٍّ مّا، فإنْ دَلَّ دَليلٌ فأجِزْه كقوله تعالى(٤) «أيْنَ شُرَكائِيَ الَّذينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُون» أيْ تزعُمُونَهُم شُرَكائي، وقوله:

[وَلَقَدْ نَزَلْتِ] فَلا تَظُنِّي غَيْرَهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمُكْرَمِ

أيْ واقِعاً(٥) (وَكَتَظُنُّ اجْعَلْ)(٦) [في المَعْنى] القولَ جَوازاً و انْصِب بِه مَفعُولَيْنِ وَلكِن لا مُطلقابلْ إنْ كان مُضارِعاً مُسنَداً إلى المُخاطَب نحو (تَقُولُ إنْ وَلِيَ مُسْتَفْهَماً بِهِ) بفتح الهاء، إى أداةَ اسْتِفهامٍ (وَ) إنْ (لَمْ يَنْفَصِلِ) عنه (بِغَيْرِ ظَرْفٍ أوْ كَظَرْفٍ) أيْ مَجرُورٍ (أوْ عَمَلْ) أيْ مَعمُولٍ بمَعنى مَفعُولٍ نحو:

مَتى تَقُولُ الْقُلَّصَ الرَّواسِما يَحْمِلْنَ أُمَّ قاسِمٍ وَقاسِما

---

(١) أى: يجوز تعليق راى بمعنى الرؤيا والغائه كما يجوز تعليق علم والغائه بالشروط.

(٢) أى: فى باب افعال القلوب.

(٣) أى: الحذف بغير دليل بشرط وجود فائدة للسامع.

(٤) فان تقديم اين شركائى دليل على ان المزعوم هو انهم شركاء اللّه.

(٥) فذكر احد المفعولين وهو غيره و حذف الآخر للعلم به.

(٦) حاصله ان مادة القول يجوز ان ينصب مفعولين مثل تظن بشرط ان يكون بصيغة المضارع المخاطب و ان لا يكون بعد اداة الاستفهام و ان لا ينفصل بينه و بين ادات الاستفهام بشىء غير الظرف و المجرور او معمول القول و اما الفصل بهذه الثلاثة فلا يضر بعمله فى البيت مفعوله الأول القلصّ والثانى يحملن.

وَ أُجْرِىَ ٱلْقَوْلُ كَظَنَّ مُطْلَقَا * عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوَقُلْ ذَا مُشْفِقَا

فإنِ انْفَصَلَ عنه(١) بغيرِ هٰذه الثَّلاثة وَجَبَتِ الحِكايَة(٢) نحو: «ءَ أَنْتَ تَقُولُ زيدٌ قائمٌ».

(وَ إنْ بِبَعْضِ ذِى) الثَّلاثة (فَصَلْتَ) بَيْن الإسْتفهام والقول (يُحْتَمَلْ) ولا يَضُرُّ فى العَمَل نحو «أَغَداً تَقُولُ زيداً مُنْطَلِقاً» و «أفِى الدّارِ تَقُولُ عَمْرواً جالِساً» و

أجُهّالاً تَقُولُ بَنِى لُوَىٍّ(٣) [لَعَمْرُ أبيكَ ؟ أمْ مُتَجاهِلينا؟]

(وَ أُجْرِىَ ٱلْقَوْلُ كَظَنَّ) فينصب به المَفعُولان (مُطْلَقا) بلا شرط(٤) (عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُقُلْ ذا مُشْفِقاً) ونحو

قالَتْ وَ كُنْتُ رَجُلاً فَطِيناً هٰذا لَعَمْرُ ٱللّٰهِ إسْرائِينا(٥)

و «أعْجَبَنى قَوْلُكَ زيداً مُنطَلِقاً»(٦) و «أنْتَ قائِلٌ بِشْراً كريماً»(٧)

---

(١) أى: عن الاستفهام.

(٢) أى: وجب حينئذ ان يكون القول بمعنى الحكاية و هى نقل اللفظ من دون قصد الى المعنى والحكاية ضد الاخبار ففى مثل قلت زيد قائم تارة يراد بها الاخبار بقيام زيد و اخرى يراد التلفظ بهاتين الكلمتين والثانى هو الحكاية.

(٣) فالمثال الأول للفصل بالظرف والثانى للمجرور والثالث للفصل بالمعمول فان جهالا مفعول ثان لتقول.

(٤) من كونه بلفظ المضارع المخاطب و ان يقع بعد الاستفهام و عدم الفصل بغير ما ذكر بل يعمل بلفظ الماضى والأمر نحو قل ذا مشفقا فاتى بلفظ الامر و نصب مفعولين وهكذا باقى الشروط.

(٥) فاتى بلفظ الماضى و نصب مفعولين احدهما هذا والثانى اسرائينا.

(٦) اتى بلفظ المصدر.

(٧) مثال للقول بلفظ اسم الفاعل.

إلى ثلاثة رأى وعلما * عدّوا إذا صارا أرى وأعلما
وما لمفعولىْ علمتُ مُطْلَقا * للثّانِ وَالثّالِثِ أيضا حُقِّقا

فصل

فى أعلَمَ وَأرَى وما جرى مَجراهما(١)

(إلى ثلاثةٍ) مفاعيلِ (رأى وعلما) المُتعدّيَيْنِ لِمفعولَيْنِ (عدّوا إذا صارا) بإدخالِ همزةِ التّعدِيَةِ عليهما (أرى وأعلما) نحو «إذْ يُرِيكَهُمُ اللّهُ فِى مَنامِكَ قَليلاً وَلَوْ أراكَهُمْ كَثيراً لَفَشِلْتُمْ»(٢) و «أعلَمَ زيدٌ عَمْراً بِشْراً كريماً».

(وَما لِمَفْعُولَىْ عَلِمْتُ) وأخواته (مُطْلَقا) مِن الإلغاء والتّعليق عنهما وحذفهما أو أحدهما لِدليلٍ، (لِلثّانِ وَالثّالِثِ) مِن مَفاعيل هذا البابِ (أيْضاً حُقِّقا) نحو قول بعضهم: «البَرَكَةُ أعْلَمَنا اللّهُ مَعَ الأكابِرِ»(٣) وقوله:

وَأنتَ أرانِى اللّهُ أمْنَعُ عاصِمٍ(٤) [وَأرْأفُ مُسْتَكْفىً وَأسْمَحُ واهِبِ]

---

(١) من الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل الثانى والثالث منها مبتدا وخبر فى الاصل.

(٢) فالمفعول الاول لير يكهم هو الكاف والثانى هم والثالث قليلا والمفعول الأول لا را الكاف والثانى هم والثالث كثيرا.

(٣) هذا المثال لالغاء اعلم حيث توسط بين مفعوله الثانى وهو البركة و مفعوله الأول والثالث وهما نا المتكلم و مع الاكابر.

(٤) مثال للالغاء لعين ما ذكر فى المثال السابق.

وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلاَ * هَمْزٍ فَلاِثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلاَ

وتقول «أعْلَمْتُ زَيداً»(١) أمّا [المفعولُ] الأوّلُ(٢) مِنها فلا يَجُوزُ إلغاؤُهُ ولا تَعليقُ الفعلِ عنه ويَجوزُ حَذفُه(٣) مَعَ ذِكْرِ المَفعُولَيْنِ اقْتِصاراً(٤) وكذا حَذفُ الثّلاثة لِدَليلٍ(٥) ذَكَرَهُ فى شرح التّسهيل. ونقل أبو حَيّان إنّ سيبويه ذهب إلى وُجُوبِ ذِكْرِ الثّلاثة دُونه(٦) (وَإِنْ تَعَدَّيا) اىْ رَأى وعلم (لِوَاحِدٍ بِلا هَمْزٍ) بأنْ كان رَأى بمَعنى أبصر وعَلِمَ بمَعنى عَرِفَ(٧) (فَلاِثْنَيْنِ بِهِ(٨) تَوَصَّلا) نحو «أرَيْتُ زَيداً عَمْرواً»(٩) و «أعْلَمتُ بِشراً بَكْراً»(١٠) والأكثرُ المَحفُوظُ(١١) فى عَلِمَ هٰذه نَقْلُها بالتّضعيفِ نحو «وَعَلَّمَ آدَمَ الأسْماءَ كُلَّها» و

---

(١) مثال لحذف معمولين عند وجود دليل وذلك انما يقال عند ما يعلم السامع بما اعلمت زيدا والمراد من الدليل هو القرنية اللفظية او الحالية كما فى المثال.

(٢) أى: المفعول الاول.

(٣) أى: المفعول الاول بشرط ذكر المفعولين الثانى والثالث.

(٤) يعنى ان هذا الحذف من باب الاكتفاء بمفعولين عن ثلاثة ولا يحتاج الى دليل.

(٥) يدل عليها.

(٦) أى: بدون دليل يعنى انه لا يجوز حذفها للاقتصار كما ذكر بل مع الدليل.

(٧) كما تقدم.

(٨) أى: بالهمز.

(٩) أى: ابصرته عمروا.

(١٠) أى: عرّفت بشرا بكرا.

(١١) أى: الاكثر استعمالا عند العرب وحفظ عنهم عند علماء الادب فى علم بمعنى عرف هو انهم اذا ارادو نقله من مفعول واحد الى مفعولين ضعّفوا عينها من باب التفعيل و اما نقلها من الواحد الى اثنين بهمزة باب الافعال فصحيح على القاعدة والقياس وان لم يكثر استعماله كذلك.

وَٱلثَّانِ مِنْهُمَا كَثانِي ٱثْنَىْ كَسَا * فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ٱتَّسَا
وَكَأَرَى ٱلسَّابِقِ نَبَّأَ أَخْبَرَا * حَدَّثَ أَنْبَأَ كَذَاكَ خَبَّرَا

نَقْلُها بالهمزةِ قياساً(١) علىٰ ما ٱخْتارَهُ فى شَرح التَّسهيل مِن أنّ نقْلَ المُتَعَدّى لِواحِدٍ بالهمزة قِياسٌ لا سماعٌ خِلافاً لِسيبويه.

(وَ) المَفعُول (الثّانِى مِنْهُما) أىْ مِن مَفعُولَىْ أرىٰ و أعلَمَ المُتَعَدّيَيْنِ لَهُما بالهمزة (كَثانِ ٱثْنَىْ) أىْ مَفعُولَىْ (كَسا) فى كَوْنِهِ غيرُ الأوّل(٢) نحو «أرَيْتُ زيداً الهِلالَ» فالهِلال غيرُ زيدٍ كما أنَّ الجُبَّةَ غيرَهُ فى نحو «كَسَوْتُ زيداً جُبَّةً» و فى جَوازِ حَذْفِه(٣) نحو «أرَيْتُ زيداً» كما تقول «كَسَوْتُ زيداً» و فى ٱمْتِناعِ إلْغائِهِ(٤) (فَهْوَ بِهِ(٥) فى كُلِّ حُكْمٍ) مِن أحْكامِه (ذُو ٱتَّسا) أىْ صاحِبِ اقْتِداء، و ٱسْتُثْنِيَ التَّعْليقُ، فإنّه جائِزٌ فيه و إنْ لم يَجُزْ فى ثانى مَفعُولَىْ كَسا نحو «رَبِّ أرِنى كَيْفَ تُحْيِى المَوْتىٰ»(٦)

(وَ كَأَرَى السّابِقِ) أوّل البابِ(٧) فى التَّعدِيَةِ إلىٰ الثّلاثة، (نَبَّأَ) ألْحَقَهُ به(٨) سيبويه و ٱسْتَشْهَدَ بقوله:

---

(١) أى: تعدية الفعل المتعدى لواحد بالهمزة الى مفعولين امر صحيح و قياسى لا انّها منحصرة على السماع خلافا لسيبويه حيث ادّعى انّ التعدية بالهمزة الى مفعولين على خلاف القياس، و انّما هو سماع فقط.

(٢) أى: ليس خبر الأول فى الأصل كما فى رأى و علم الذين من أفعال القلوب.

(٣) أى: حذف الثانى يعنى انهما مثل كسى فى ذلك ايضا.

(٤) أى: الغاء العمل فى الثانى كامتناع الغاء كسى فى مفعوليه.

(٥) يعنى فالمفعول الثانى منهما بالمفعول الثانى من كسى ذو اقتداء.

(٦) فعلّق ارى بمعنى ابصر عن مفعوله الثانى لوجود كيف اسم الاستفهام.

(٧) أى: الذى بمعنى اعلم لا الذى بمعنى ابصر.

(٨) أى: الحق نباء بارى.

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ و السَّفاهَةُ كَاسْمِها تُهدى إلَيَّ غَرائِبَ الأشْعارِ(١)

لكنّ المَشهُورَ فيها(٢) تَعْدِيَتُها إلى واحِدٍ بنفسِها و إلى غيرِه بحرفِ جَرٍّ و أَلْحَقَ به السّيرافِي (أخْبَرا) كقوله:

وَ ما عَلَيْكِ إذا أُخْبِرْتِنى دَنِفاً وَ غابَ بَعْلُكِ يَوْماً أنْ تَعُودِينى(٣)

وَ ألْحقَ به ايضا(٤) (حدّث) كقوله:

أوْ مَنَعْتُمْ ما تُسْألُونَ فَمَنْ حُدِّثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنا الْعُلا(٥)

وألْحَقَ به أبو عَلى (أنْبأ) كقوله:

وَ أُنْبِئْتُ قَيْساً وَلَمْ أبْلُهُ كَما زَعَمُوا خَيْرَ أهْلِ الْيَمَنِ(٦)

(كَذاكَ خَبَّرا) وَ ألْحَقَهُ بِأرَى السّيرافى أيْضاً كقوله:

وَ خُبِّرْتُ سَوْداءَ الْغَميمِ مَريضَةً(٧) فَأقْبَلْتُ مِنْ أهْلِى بِمِصْرَ أعُودُها

---

(١) فالمفعول الاول الضمير النايب للفاعل والثانى زرعة والثالث تهدى.

(٢) فى نبّاء.

(٣) المفعول الأول ياء المتكلم والثانى دنفا والثالث ان تعوديني.

(٤) أى: بأرى.

(٥) المفعول الأول ضمير جمع المخاطب وهو نايب للفاعل والثانى ضمير الغايب بعده والثالث جملة له علينا العلاء.

(٦) الأول ضمير المتكلم النايب للفاعل والثانى قيسا والثالث خير اهل اليمن.

(٧) الأول ضمير المتكلم النايب للفاعل والثانى سوداء والثالث مريضة.

هذا باب الفاعل وفيه المفعول به

وهو ـ كما قال فى شرح الكافية ـ المُسند إلَيه فِعْلٌ تامٌّ(١) مُقَدَّمٌ فارِغٌ(٢) باقٍ عَلىٰ الصَّوْغ الأَصْلِيّ(٣) أوْ ما يَقوُمُ مَقامه(٤) فالمُسندُ إلَيه يعُمُّ الفاعِلَ والنّائِبَ عنه والمبتدأَ والمنسوخَ الإبتداء(٥) وقيدُ التّامِّ يُخْرِجُ إسْمَ كان والتَّقديم يُخرجُ المُبتدأَ والفَراغُ يُخِرجُ نحو «يقومانِ الزَّيدانِ»(٦) وبَقاءُ الصَّوْغ الأَصْلِيّ يُخرِجُ النائبَ عن الفاعِلِ وذِكْرُما يقومُ مَقامه يُدْخِلُ فاعلَ إسمِ الفاعِلِ والمصدَرِ، وأسْمَ الفعلِ، والظَرفَ وشِبْهِهِ(٧) وَأوْفيه للتَّنويع لا لِلتَّرديد(٨)

---

(١) أى: لا يكون من الافعال الناقصة فان المرفوع لها يسمى اسما لها لا فاعلا.

(٢) عن ضمير التثنية والجمع.

(٣) أى: الصيغة الاصلية يعنى الفعل المعلوم ليخرج النايب عن الفاعل فانه وان اسند اليه فعل تام لكن صيغة فعله غير اصلى لان الفعل المجهول فرع عن المعلوم.

(٤) مقام الفعل كالمصدر و اسم الفاعل.

(٥) كاسم ان و كان والمفعول الاول لافعال القلوب.

(٦) فالزيد ان بدل من الفاعل وليس بفاعل.

(٧) وهوالجار والمجرور ففاعل اسم الفاعل نحو مختلف ألوانه والمصدر نحو قوله الا ان ظلم نفسه المرء بيّن فالمرء فاعل لظلم واسم الفعل نحو هيهات العقيق والظرف نحو و من عنده علم الكتاب و فاعل الجار و والمجرور نحو افى الله شكّ .

(٨) يعنى ان او فى قوله او ما يقوم مقامه ليس معناها الترديد مثل قولنا اما زيد فى الدار او عمرو للشك فى ان ايّها فى الدار بل للتنويع مثل قولنا الغنم، اما معز، او نعج، ان الفاعل على نوعين فلايتوهم بانا نشك فى انّ الفاعل ايّ منهما.

اَلْفَاعِلُ ٱلَّذِى كَمَرْفُوعَىْ أَتَى * زَيْدٌ مُنِيراً وَجْهُهُ نِعْمَ ٱلْفَتَىٰ
وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرْ * فَهُوَ وَإِلاَّ فَضَمِيرٌ ٱسْتَتَرْ

وَ ذَكَرَ المصنف للنَّوعَيْنِ(١) مثالَيْنِ فقال: (الْفاعِلُ الَّذى كَمَرْفُوعَىْ أتىٰ زَيْدٌ مُنيراً وَجْهُهُ نِعْمَ الْفَتىٰ) و مَثَّلَ بهٰذا المِثال(٢) إعْلاماً بأنَّه لا فَرقَ فى الفعلِ بين المُتَصَرِّفِ والجامِدِ، وَ حَصْرُهُ الفاعِلَ فى مرفُوعَىْ ما ذكره(٣) إمّا جَرْىٌ علىٰ الغالِب لإتيانِهِ مَجرُوراً بِمِن إذا كان نكرة بعد نفيٍ و شِبْهِهِ كـ «ما جاءَنى مِنْ أحَدٍ» و بالباء فى نحو «و كَفىٰ باللّٰهِ شَهِيداً» أوْ إرادَةٌ لِلْأعَمِّ مِن مَرفُوعَيِ اللَّفظِ والمَحَلِّ.

(وَ) لابُدّ (بَعْدَ فِعْلٍ) مِن (فاعِلٍ) وهى ــ أعنى البَعدِيَّةَ ــ مَرْتَبَتُهُ(٤) فَلا يَتَقَدَّم علىٰ الفِعل لِأنّه كالجُزءِ مِنه(٥) (فَإنْ ظَهَرْ) فى اللَّفظِ (٦) نحو «قامَ

---

(١) أى: نوع فاعل الفعل و نوع فاعل ما يقوم مقام الفعل.

(٢) أى: الثالث وهو نعم الفتى، مع ان المصنف قال مرفوعى بالتثنية و مع المثال الأخير يكون المرفوعات فى البيت ثلاثة ليعلم بأنه لا فرق فى الفعل بين المتصرف نحو أتى و غير المتصرّف كنعم، فهذا أيضا مثال للفعل فالمثالان للفعل بحكم مثال واحد.

(٣) وهما مرفوع الفعل و مرفوع اسم الفاعل وهذا دفع دخل عن المصنف وهو ان الفاعل لاينحصر بالمرفوع فقد يكون الفاعل مجرورا كما فى المثالين فأجاب عنه بجوابين احدهما ان المصنف لايريد بذلك ان الفاعل منحصر فى المرفوع بل مرداه ان الغالب فى الفاعل هو المرفوع وثانيها ان مراده من المرفوع الأعم من المرفوع فى اللفظ والمحل والفاعل المجرور مرفوع محلاً.

(٤) الصحيح مرتبة بتشديد التاء الأول اى البعدية الترتيبى فى اللفظ لا بالتخفيف بمعنى البعديّة فى المرتبة فان البعدية الرتبى لايلزم منها عدم جواز تقدم الفاعل على الفعل اذا المفعول ايضا متأخّر رتبة ومع ذلك يجوز تقديمه.

(٥) لأحتياج الفعل اليه كاحتياجه الى اجزاء كلمته فكما لا يتقدم الباء فى ضرب على الضاد فكذلك فاعله.

(٦) أى: بان لفظه و تميّز عن الفعل كزيد فى المثال الأول والف التثنية فى الثانى

زيدٌ» و «الزيدانِ قاما» (فَهُوَ) ذٰاكَ (١) (وَإِلّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ) رٰاجِعٌ إمّا لِمَذْكُورٍ نحو «زيدٌ قام» و «هندٌ قامت» أوْ لِمٰا دَلَّ عَلَيهِ الفعلُ نحو «وَلٰا يشربُ الْخَمْرَحِينَ يَشْرَبُهٰا وهو مُؤمِنٌ» أىْ وَلٰا يشربُ الشّٰارِبُ (٢) أوْ لِمٰا دَلَّ عَلَيه الحالُ المُشٰاهدةُ (٣) نحو «كَلّٰا إذٰا بَلَغَتِ التَّرٰاقِيَ» أىْ بَلَغَتِ الرُّوحُ (٤)

قاعدة: قالوا: لٰا يُحذَفُ الفٰاعِلُ اصلاً عِند البصريّين واسْتَثْنٰى بَعْضُهُم صُورَةً، وهى فاعل المَصدَر نحو «سَقْياً» وَ «رَعْياً»، و فيه نظرٌ (٥) وقد اسْتُثْنِيَتْ (٦) صُورَةٌ أُخْرٰى و هى فاعِلُ فعلِ الجَمٰاعَة (٧) المُؤَكَّدِ بالنُّونِ فإنّ الضَّميرَ فيه (٨) يُحْذَف وَتَبقٰى ضَمَّةٌ دٰالّةٌ عليه (٩) وليس مُستَتِراً كمٰا سَيَأْتِى بيانُه فى بٰاب نُونَى التَّوْكِيد.

وليس المراد من (ظهر) الظاهر فى مقابل الضمير.

(١) أى: فالفاعل هو الذى ظهر.

(٢) معنى ان الفاعل هنا مادل عليه الفعل انّه لا بد لكل فعل من فاعل ولكل شرب من شارب والمراد من هذه الجملة كل من شرب لا شارب خاص ليلزم ذكر اسمه فنفس الفعل من حيث احتياجه الى فاعل يدل على فاعله.

(٣) أى: المرئيّة فالمشاهدة اسم مفعول صفة للحال لأن كلمة الحال مؤنث.

(٤) بيان ذلك انّ الآية فى مقام بيان حال المحتضر، ومن كان حاضرا عند المحتضر يشاهد ان روحه تنقبض من اسافل جسده شيئا فشيئا الى ان تبلغ ترقوته وهى آخر عضو تصلها الروح فاذا قيل بلغت التراقى يعلم ان البالغة هى الروح لما يشاهده السامع بعينه.

(٥) قيل فى وجهه ان الضمير مستتر فيها لان المصدر يتحمل الضمير و اقول ان سقيا و رعيا كلمتان دعائيّتان كقولنا هنيئا و مراد القائل بهما سقاك الله سقيا و رعاك الله رعيا فالفاعل فى الحقيقة هوالله سبحانه وهل هو مضمر فى المصدر أو أنه محذوف لأن حذف ما يعلم جائز كلّ ذلك محتمل و تعيين أحدهما رجم بالغيب.

(٦) بصيغة المتكلم.

(٧) أى: الجمع المذكر نحو يضربنّ بضم الياء.

(٨) فى فعل الجماعة وهو الواو.

(٩) على الضمير.

وَجَرِّدِ ٱلْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا * لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ ٱلشُّهَدَا
وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا * وَٱلْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ

(وَ جَرِّدِ الْفِعْلَ) مِن عَلَامَة التَّثنيةِ والجَمْع (إِذَا مَا أُسْنِدَا لِاثْنَيْنِ) ظَاهِرَيْنِ (أَوْ جَمْعٍ) ظَاهِرٍ (كَفَازَ الشُّهَدَا) أَوْ «قَامَ أَخَوَاك» أَوْ «جَاءَتِ الْهِنْدَاتُ» هٰذه(١) هى اللّغةُ المشهوره (وَقَدْ) لَا يُجَرَّد بَلْ تلحقه حُرُوفٌ دالَّةٌ علَى التَّثنيةِ والجَمع كالتّاء الدّالَّةِ علَى التأنيث(٢) و (يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا وَ) الحالُ أنَّ (الْفِعْلُ) الَّذى لَحِقَتْهُ هٰذه العَلَامَة (لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ) و مِنه قوله صلّى اللّٰه عليه وآلِه (٣): «يَتَعَاقَبُونَ فيكُم مَلَائِكَةٌ باللَّيلِ و مَلَائِكَةٌ بالنّهَارِ».

و قول بَعضِهم(٤) «أكلُونى البَرَاغِيثُ» و قول الشّاعِر(٥):

[تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِينَ بنفسِهِ] وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ

و قوله:

[نُتِجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِناً] ٱلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبِ(٦)

---

(١) أى: تجرد الفعل و افراده.

(٢) أى: كما ان تاء التانيث ليست بضمير بل علامة فقط فكذلك الحروف الدالة على التثنية والجمع وهى الألف والواو فيما اسند الفعل الى الظاهر ايضا ليستا بضمير ين.

(٣) فانّ يتعاقبون مسند الى ملائكة وهى جمع وذكر معه واو الجمع.

(٤) بعض العرب فاكلونى مسند الى الظاهر الجمع وهو البراغيث وذكر معه واو الجمع.

(٥) فالحق ألف التثنية بالفعل وهو اسلما مع ان فاعله اسم ظاهر وهو مبعد و حميم.

(٦) فالحق نون جمع الأناث بالحقنها والفاعل اسم ظاهر وهو الغر جمع غرّاء.

وَيَرْفَعُ ٱلْفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا * كَمِثْلِ زَيْدٌ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَا
وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي ٱلْمَاضِي إِذَا * كَانَ لِأُنْثَى كَأَبَتْ هِنْدُ ٱلْأَذَى

(وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا) (١) تارةً جَوازاً اذا أُجيبَ به (٢) اسْتِفهامٌ ظاهِرٌ (كَمِثْلِ زَيْدٌ فِي جَوابِ مَنْ قَرَأَ) أوْ مُقدَّرٌ(٣) نحو «يُسَبِّحُ لَهُ فِيها بالْغُدُوِّ وَ ٱلآصالِ رِجالٌ»(٤) بِبِناءِ يُسَبَّحُ لِلْمَفعُولِ(٥)، أوْ أُجيبَ به(٦) نفْيٌ كقولك لِمَنْ قال لم يقم أَحَدٌ «بَلَى زيدٌ»(٧) وتارَةً وُجُوباً(٨) إِذا فُسِّرَ(٩) بِما بَعدَهُ كقوله سُبحانه «وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكينَ ٱسْتَجارَكَ ».

(وَتاءُ تَأنِيثٍ) ساكِنَةٍ (تَلِي) الفعلَ (الْماضِي) دِلالَةً علىٰ تأنيثِ فاعِلِهِ (إِذا كانَ لِأُنْثىٰ) ولا تَلحَقُ المُضارِعَ لِاسْتِغنائِهِ بِتاءِ المُضارِعَةِ(١) ولا ٱلأمْر

---

(١) أى: فعل مقدر.

(٢) بالفاعل.

(٣) أى: استفهام مقدر.

(٤) فرجال فاعل لفعل مقدر وهو يسبّح لوقوع رجال جوابا عن استفهام مقدر فكانه قيل من يسبح له فيها فاجيب يسبح رجال.

(٥) اذ لو كان يسبح مبنيا للفاعل فرجال فاعل له لا للمقدر.

(٦) أى: بالفاعل.

(٧) أى: قام زيد.

(٨) عطف على قوله تارة جوازا اى وقد يكون اضمار الفعل واجبا.

(٩) أى: الفعل المحذوف بفعل بعده كما فى الأية فان استجارك مفسر للفعل المحذوف وهو مثله و وجوب حذفه لأنه اذا ذكر كان تكرارا ولغوا.

(١٠) كتضرب فانها تدل على التأنيث.

وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ * مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ
وَقَدْ يُبِيحُ ٱلْفَصْلُ تَرْكَ ٱلتَّاءِ فِي * نَحْوِ أَتَى ٱلْقَاضِيَ بِنْتُ ٱلْوَاقِفِ
وَٱلْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإِلاَّ فُضِّلاَ * كَمَا زَكَا إِلاَّ فَتَاةُ ٱبْنِ ٱلْعُلَى

لِاسْتِغنائِهِ بالياء(١) (كَأَبَتْ هِنْدُ الْأَذَى وَ إِنَّمَا تَلْزَمُ) هٰذه التّاء (فِعْلَ مُضْمَرِ) أىْ فعلاً مُسنَداً إلَيه(٢) سَواءُ كان مُضمَرٌ مُؤنَّثٌ حقيقىٌّ أو مَجازِىٌّ (مُتَّصِلٍ) به نحو «هندٌ قامَتْ» و «الشَّمسُ طَلَعَتْ» بِخِلاف المُنْفَصِل نحو «هندٌ ما قامَ إلاّ هِىَ» و شَذَّ حَذْفُها فى المُتَّصِل فى الشعر(٣) كما سَيَأْتى (أوْ) فِعلاً(٤) مُسنداً إلىٰ ظاهِرٍ (مُفْهِمٍ ذاتَ حَرِ) أىْ صاحبة فَرجٍ، و يُعَبَّرُ عن ذٰلكَ بالمُؤَنَّث الحَقيقىّ نحو «قامت هندٌ» بخلاف المُسنَدِ إلىٰ ظاهرٍ مُؤَنَّثٍ غير حَقيقىٍّ نحو «طَلَعَتِ الشَّمسُ» فلا تلزمه(٥).

(وَ قَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ) بين الفِعل والفاعِلِ بغير إلاّ (تَرْكَ ٱلتَّاءِ فى) فِعلٍ مُسنَدٍ إلىٰ ظاهرٍ مُؤَنَّثٍ حَقيقىٍّ (نَحْوِ أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ(٦) وقوله:

إنَّ امْرَءاً غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةٌ * بَعْدِى وَ بَعْدَكِ فى ٱلدُّنْيا لَمَغْرُورُ(٧)

و الأجودُ فيه(٨) إثباتُها (وَ الْحَذْفُ) لِلتّاءِ مِن فِعلٍ مُسندٍ إلىٰ ظاهرٍ

---

(١) نحو اضربى.

(٢) الى الضمير أى اذا كان فاعل الفعل ضميرا.

(٣) وهو قوله ولا مزنة الشاهد فى قوله ابقل.

(٤) أى: تلزم هذا التاء ايضا فعلا مسند الى الظاهر بشرط ان يكون مؤنثا حقيقيا.

(٥) التاء.

(٦) فأباح الفصل وهو القاضى ترك التاء فى اتى مع انه مسند الى المؤنث الحقيق وهو البنت.

(٧) فترك التاء من غرّه مع انه مسند الى المؤنث الحقيق وهى واحدة للفصل بين الفعل و فاعله بمنكن.

(٨) أى: فى الفصل بين الفعل وفاعله اذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيا وكان الفصل بغير

وَٱلْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَصْلٍ وَمَعْ * ضَمِيرِ ذِي ٱلْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ
وَٱلتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى ٱلسَّالِمِ مِنْ * مُذَكَّرٍ كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى ٱللَّبِنْ

مُؤَنَّثٍ حَقِيقِيٍّ (مَعْ فَصْلٍ) بين الفِعلِ والفاعِلِ (بِإِلَّا فُضِّلَا) على الإثباتِ (كَمَا زَكَى إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعُلَا) إِذِ الفِعل(١) فى المَعنى مُسنَدٌ إِلَى مُذَكَّرٍ لِأَنّ تقديرَهُ مَا زَكَى أَحدٌ إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ العُلَا، وَمِثالُ الإِثْباتِ(٢) قولُه:

مَا بَرَّئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمٍّ * فى حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ

(وَالْحَذْفُ) لِلتَّاءِ مِن فعلٍ مُسندٍ إِلَى ظاهرٍ مُؤَنَّثٍ حَقِيقِيٍّ (قَدْ يَأْتِي بِلَا فَصْلٍ) حَكَى سيبَوَيه عن بعضِهم «قال فُلَانَة) (وَ) الحَذفُ (مَعْ) الْإِسْنَادِ إِلَى (ضَمِيرِ) المُؤَنَّثِ(٣) (ذِى الْمَجَازِ) وهو الّذى ليس له فَرجٌ (فِى شِعْرٍ وَقَعْ) قال عامِرُ الطّائى:

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا * وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا(٤)

وحَمَلَهُ(٥) ابنُ فَلاح فى الكافية على أَنَّه عائِدٌ إِلَى مَحذُوفٍ، أَىْ وَلَا مَكَانَ لِلْأَرْضِ أَبْقَلَ والضمير فى إِبقَالِها للارض.

(وَالتَّاءُ مَعْ)(٦) فعلٍ مُسنَدٍ إِلَى (جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ) وهو

الآ.

(١) دليل لتفضيل الحذف لان الاستثناء اخراج شىء عن شىء فلابد من وجود المخرج عنه وهو المستثنى منه والمستثنى منه فى المثال احد وهو مذكر.

(٢) أى: اثبات التاء فأثبتت التاء فى برئت مع الفصل بينه وبين فاعله وهو بنات العم بالآ.

(٣) الذى قال المصنف بلزوم اثباتها فى قوله وانما تلزم فعل مضمر.

(٤) فاعل ابقل ضمير يعود الى الارض وهى مؤنث مجازى.

(٥) أى: الشعر.

(٦) يعنى اذا كان فاعل الفعل جمعا غير المذكر السالم كجمع المكسر والمؤنث السالم نحو

جمعُ التَّكسيرِ و جمعُ المُؤَنَّثِ السّالِمِ (كَالتّاءِ(١) مَعْ) مُسنَدٍ إلىٰ ظاهِرٍ مُؤَنَّثٍ غيرِ حَقيقيٍّ نحو (إحْدىٰ ٱللَّبِنْ)(٢) أىْ لَبِنَة، فيجوزُ إثباتُها نحو «قالتِ الرِّجالُ» و «قامَتِ الهِنداتُ» علىٰ تأويلهم(٣) بالجَماعة وحذفها نحو «قامَ الرِّجالُ» و «قامَ الهِنداتُ» علىٰ تأويلهم بالجمع(٤). هٰذا مُقْتَضىٰ إطلاقِهِ(٥) فى جَمْعِ المُؤَنَّث و إلَيه ذهب أبُوعلى و فى التسهيل خَصَّصَهُ بما كانَ مُفرَدَهُ مُذَكَّراً كالطلْحاتِ أوْ مُغَيَّراً كبنات(٦) أمّا غيره(٧) كالهندات فحُكمُهُ حُكمُ واحِدِهِ(٨) ولا يجوزُ «قام الهنداتُ» إلاّ فى لُغَةِ قال فُلانة. قال فى شرح الكافية: و مِثْلُ جَمْعِ التَّكسير مادَلَّ علىٰ جمع لا واحِدَ لَهُ مِن لَفظه كَنِسْوة تقول «قالَ نِسْوَةٌ» و «قالتْ نِسْوَةٌ» أمّا جَمعُ المُذكر السّالم، فلا يجوزُ فيه اعْتبارُ التأنيث(٩) لِأنّ سَلامَةَ نَظْمِهِ(١٠)تَدُلُّ

جاء الرجال وجاء المسلمات يجوز ذكر التاء مع فعله نحو جائت الرجال و جائت المسلمات وعدم ذكرها فيقال جاء الرجال كما اذا كان الفاعل ظاهرا مؤنثا غير حقيق.

(١) أى: كحكم التاء مع فعل فاعله ظاهر مؤنّث غير حقيق.

(٢) بكسر الباء اى واحدة منها لان اللبن جمع احداها لبنة.

(٣) يعنى اثبات التاء مبنى على تأويلهم بالجماعة فالتقدير جماعة الهندات.

(٤) فالتقدير قام جمع الهندات وقال جمع الرجال.

(٥) يعنى جواز الوجهين فى مطلق الجمع المكسّر يستفاد من اطلاق كلام المصنف لقوله سوى السالم،والجمع غيرالسالم يشمل المذكر والمؤنّث وما كان مفرده مذكرا كالطلحات أو مؤنثا كالهندات وأما فى التسهيل فخص التخيير بما كان مفرده مذكرا أو مكسرا وأما الجمع المؤنث الذى مفرده مؤنث كالهندات فحكمه حكم مفرده من لزوم التاء ولا تخيير فيه.

(٦) فان مفردها بنت بكسر الباء، وسكون النون وفى الجمع بفتح الباء والنون فتغيّر.

(٧) أى: غير ما كان مفرده مذكرا او مغيّرا.

(٨) فكما لا يجوز ان يقال قام هند لا يجوز ان يقال قام الهندات.

(٩) أى: لا يعامل معه معاملة المؤنث كتأنيث فعله او تابعه.

(١٠)لعدم تغيير مفرده فكان سالما والتانيث عيب والعيب لا يعطى للسالم بل للمعيب.

وَٱلْحَذْفَ فِى نِعْمَ ٱلْفَتَاةُ ٱسْتَحْسَنوا * لِأَنَّ قَصْدَ ٱلْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ
وَٱلْأَصْلُ فِى ٱلْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلاَ * وَٱلْأَصْلُ فِى ٱلْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلا
وَقَدْ يُجَاء بِخِلاَفِ ٱلْأَصْلِ * وَقَدْ يَجِى ٱلْمَفْعُولُ قَبْلَ ٱلْفِعْلِ

علىٰ التَّذكير، والبَنُون جَرىٰ مَجرىٰ التَّكسير لِتَغَيُّرِ نَظْمِ واحده كبنات(١).

(وَ ٱلْحَذْفَ) للتّاء (فى) فعلٍ مُسندٍ إلىٰ جنسِ المُؤَنَّثِ(٢) الحَقيقىِّ نحو «نِعْمَ الْفَتاةُ» و بئس المَرْأة (اسْتَحْسَنُوا لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فيهِ)(٣) علىٰ سَبيلِ المُبالَغَةِ والمَدْحِ والذَّمِّ (بَيِّنُ)(٤) ولفظ الجنس مُذَكَّرُ(٥) و يَجُوزُ التأنيث علىٰ مُقتَضىٰ الظّاهِر(٦) فتقُول «نِعْمَتِ الفَتاةُ» و «بِئْسَتِ المَرْأَةُ».

(وَ الْأَصْلُ فى الفاعِلِ أنْ يَتَّصِلا) بفعله لِأنَّه كالجُزءِ مِنهُ (وَ الْأَصْلُ فى الْمَفعُولِ أَنْ يَنْفَصِلا) عن فعله لِأنَّه فُضْلَةٌ(٧) نحو «ضربَ زيدٌ عَمْرواً» (وَ قَدْ يُجاءُ بِخِلافِ الأَصْلِ) فَيُقَدَّمُ المَفعُولُ علىٰ الفاعِلِ نحو «ضرب عَمْرواً زيدٌ» (وَ قَدْ يَجِى الْمَفعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ) نحو «فَريقاً هَدىٰ وَ فَريقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلالَةُ».

---

(١) فان اصله ابن مع الهمزة وسكون الباء و بنون بفتح الباء وحذف الهمزة.

(٢) أى: الكّلى كالمرئة والفتاه لا الفرد الخاص كهند وفاطمة.

(٣) أى: فى نعم الفتاة.

(٤) فان مراد القائل من قوله نعم الفتاة هند مثلا انها تمتازعن غيرها فى جمع فتاة العالم فواضح ان مراد القائل جنس الفتاة لا الشخص.

(٥) فيذكر الفعل معه باعتبار لفظ الجنس.

(٦) لان الفتاة والمرئة مؤنثتان.

(٧) أى: ليس بركن فى الكلام فان اركان الكلام فى الجملة الفعلية هو الفعل والفاعل وفى الاسمية هو المبتدا والخبر و باقى المتعلقات فضلة.

وَأَخِّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ * أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ

(وَ أَخِّرِ المَفْعُولَ) وَ قَدِّمِ الفَاعِلَ وُجُوباً (إِنْ لَبْسٌ) بينهما (حُذِرْ)(١) كأنْ لم يظهر إعرابٌ(٢)، ولا قرينةٌ نحو «ضَرَبَ مُوسىٰ عيسىٰ» إذْ رُتْبَةُ الفَاعِلِ: التَّقديم(٣) ولو أُخِّرَ لم يُعلَمْ فإنْ كَانَ ثَمَّةَ قَرينةٌ جازَ التأخيرُ نحو «أَكَلَ الكُمَّثْرىٰ(٤) مُوسىٰ» و «أَضْنَتْ(٥) سُعدىٰ الحُمّىٰ» (أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ) أىْ جِيءَ بِهِ ضَميراً (غَيْرَ مُنْحَصِرْ) نحو «ضربتَ زيداً» فإنْ كَانَ مُنْحَصِراً وجب تأخيرُهُ نحو «مَا ضَرَبَ زيداً إلاّ أنتَ»، وكذا(٦) إذا كَانَ المفعُولُ ضَميراً نحو «ضَرَبَنِى زَيدٌ».

---

(١) يعنى اذا كان بين الفاعل والمفعول تشابه ولزم الحذر من الاشتباه.

(٢) اذ لو كان اعرابها ظاهرا نحو ضرب زيد عمرو العلم ان المرفوع والمنصوب مفعول ولو كان قرينة أى امر من خارج اللفظ يدل على ان ايهما فاعل وايهما مفعول لا رتفع اللبس ايضا كما فى مثال اكل الكمثرى يحيى لانا نعلم بأن الكمثرى مأكول وان تقدم فهو مفعول ويحيى فاعل وان تأخر.

(٣) دليل للزوم تقديم الفاعل عند اللبس و حاصله انّ السامع بعد ما لم يرفى اللفظ اعرابا ولم تدل قرينة على التعيين فلم يبق له الاّ ان يستدل بالتقدم الرتبى فيحكم بأن الأول فاعل والثانى مفعول لكون الفاعل مقدم رتبة فيجب على المتكلم تقديم الفاعل لا لاينقطع السامع عن الدليل فيبقى فى الاشتباه واللبس.

(٤) فاكهة يقال لها بالعربى اجّاص و بالفارسى شفتالو.

(٥) من باب الافعال مجرده ضنا و يقال اضنا المرض فلانا أى أثقله و سعدى اسم امرئة وليست بنبت هنا كما توهم و مثل بهذا المثال لوجود القرنية فيما كان الفاعل والمفعول مؤنثين فتأنيث الفعل لا يميز فى الفاعل فالمميز هو القرنية وهى علمنا بان الحمى هى التى تثقل سعدى وتضعفها لكونها مرضافحمى فاعل و سعدى مفعول.

(٦) أى: يجب التقديم اذا كان المفعول ضميرا والفاعل اسما ظاهرا.

وَمَا بِإِلاَّ أَوْ بِإِنَّمَا ٱنْحَصَرْ * أَخِّرْ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

(وَمَا بِإِلاَّ أَوْ بِإِنَّمَا ٱنْحَصَرْ) سَوَاءٌ كَانَ(١) فَاعِلاً أَوْ مَفْعُولاً (أَخِّرْ) وُجُوباً(٢) مِثَالُ حَصرِ الفَاعِلِ نحو «ما ضَرَبَ عَمْرواً إلاّ زيدٌ» و «إنّما ضَرَبَ عَمْرواً زيدٌ» و مِثَالُ حَصرِ المفعول نحو «ما ضَرَبَ زيدٌ إلاّ عَمْرواً» و «إنّما ضَرَبَ زيدٌ عَمْرواً».

(وَقَدْ يَسْبِقُ) المَحصُور(٣) سَوَاءٌ كان فاعِلاً أوْ مفعُولاً (إنْ قَصْدٌ ظَهَرْ) بأن كان محصوراً(٤) بإلاّ وهٰذا ماذهب إلَيه الكِسائى واسْتشهد(٥) بقوله:

[تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ] فَمَا زَادَ إلاّ ضِعْفَ مَا بِى كَلامُهَا

وقوله:

مَا عَابَ إلا لَئِيمٌ فِعْلَ ذى كَرَمٍ [وَلا جَفَاقَطُّ إلاّ جُبَّا بَطَلا]

و وافقه(٦) إبنُ الأنبارى فى تقديمه(٧) إنْ لم يكُن فَاعِلاً والجُمهُورُ على المنعِ(٨) مُطلَقا. أمّا المحصُورُ بِإنَّما فلا يَظْهَرُ قَصدُ الحَصرِ بِهِ إلاّ بالتَّأخير.

---

(١) المنحصر.

(٢) لأ لاّ يلتبس الأمر على السامع فيفهم عكس مقصود المتكلم.

(٣) وقلنا انّه من شأنه ان يتأخّر.

(٤) بيان لمورد ظهور القصد لما يبين قريبا من عدم ظهور قصد الحصر فى انما الا بالتاخير.

(٥) والصحيح ان يقال ان المحصور فيه ما وقع بعد الاّ بلافصل سواء تقدم عليه ما حصر فيه او تأخر عنه ولهذا ترى فى المثالين اتصال المحصور فيه بها.

(٦) أى: وافق الكسائى.

(٧) أى: المحصور كما فى البيت الأول اذ المتقدم وهو ضعف ليس بفاعل بل الفاعل هو كلامها بخلاف البيت الثانى فان المتقدم وهو لئيم فاعل.

(٨) أى: منع تقديم المحصور مطلقا سواء كان فاعلا او غيره و سواء كان الحصر بالاّ او

وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ * وَشَدَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ

(وَ شَاعَ) أىْ كَثُرَ وَظَهَرَ تقديمُ المَفعُولِ علىٰ الفاعِلِ إذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرٌ يعودُ علىٰ الفاعِلِ، ولم يُبالِ(١) بِعَوْدِ الضميرِ علىٰ مُتأخِّرٍ لِأنّه(٢) مُتَقَدِّمٌ فى الرُّتْبَةِ وذٰلِكَ (نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ وَشَذَّ) تقديمُ الفَاعِلِ إذَا اتَّصل به ضميرٌ يعودُ علىٰ المفعُولِ (نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ) لِعَوْدِ الضَّمير علىٰ مُتَأخِّرٍ لَفظاً و رُتْبَةً، و ذٰلك لَا يجوزُ إلاّ فى مَواضِعَ سِتَّةٍ(٣) ليس هٰذا(٤) مِنها، و فى الضَّرُورةِ(٥) نحو

وَلَمّا عَصىٰ قَوْمُهُ مَصْعَباً

و أجازَهُ(٦) إبنُ جِنىٍّ فى النَّثْرِ بِقِلَّةٍ و تَبِعَهُ المُصَنِّفُ. قال: لِأنّ اسْتِلزامَ الفعلِ(٧) للمفعولِ يقومُ مقامَ تقديمِهِ.

بانّما.

(١) أى: لم يعتن بقانون منع الاضمار قبل الذكر لجواز ذلك فيما كان مرجع الضمير متقدما رتبة.

(٢) أى: الفاعل.

(٣) احدها الضمير المرفوع بنعم و بئس ثانيها الضمير المرفوع باحد المتنازعين الذين اعمل ثانيهما، و ثالثها ان يكون الضمير مخبرا عنه فيفسّره خبره نحو ان هى الا حيواتنا الدنيا رابعها ضمير الشأن والقصة نحو قل هوالله احد خامسها الضمير المجرور برب نحو ربّه رجلا سادسها ان يكون الضمير مبدلا منه و بدله اسم ظاهر نحو ضربته زيدا.

(٤) أى: ما نحن فيه وهو تقديم الفاعل اذا اتصل به ضمير يعود على المفعول ليس من الموارد الستة التى يجوز فيها العود الى المتأخر لفظا و رتبة.

(٥) عطف على مواضع ستة اى والاّ فى الضرورة فان قومه فى البيت فاعل واتصل به ضمير يعود الى المفعول وهو مصعبا.

(٦) أى: تقديم الفاعل المتصل به ضمير المفعول المتأخر.

(٧) يعنى حيث ان المفعول لازم للفعل ومكانه متصل بالفعل وله مكان و رتبة بصّف

هذا باب النائب عن الفاعل اذا حذف

والتَّعبيرُ بِهِ(١) أحسن مِن التَّعبيرِ بِمَفعُولِ مٰا لَمْ، يُسَمَّ فٰاعِلُهُ لِشُمُولِهِ(٢) لِلْمَفعُولِ وغيره(٣) ولِصِدْقِ الثّٰانى(٤) علىٰ المنصوبِ فى قَوْلِكَ«اُعْطِىَ زَيدٌ دِرْهَماً» وليس مُرٰاداً.

الفعل فكانه مقدم وان كان بحسب الظاهر مؤخرا.

(١) أى: بالنايب عن الفاعل.

(٢) أى: النايب للفاعل وهذا دليل لرجحان هذا التعبير على التعبير الثانى اذ قد ينوب الظرف او الجار والمجرور او المصدر و يصدق عليها نايب الفاعل ولا يصدق مفعول مالم يسم فاعله عليها.

(٣) كالظرف والجار والمجرور والمصدر.

(٤) وهو التعبير بمفعول ما لم يسم فاعله وهذا دليل مرجوحية التعبير الثانى فان درهما مفعول لم يسم فاعله لعدم وجود الفاعل فى الجملة المذكورة فيصدق عليه مفعول ما لم يسم فاعله والحال انه ليس بمراد للقائل بهذا التعبير لانّ مراده ما ناب الفاعل و فى المثال هو زيد وامّا درهما ففعول ثان.

يُـنُوبُ مَـفْـعُولٌ بِـهِ عَـنْ فَاعِلِ * فِـيمَا لَـهُ كَنِيلَ خَـيْـرٌ نَائِـلِ
فَـأَوَّلَ ٱلْـفِعْلِ ٱضْمُمَنْ وَٱلْـمُتَّصِلْ * بِالْآخِـرِ ٱكْـسِرْ فِي مُضِيٍّ كَوُصِلْ
وَٱجْـعَـلْـهُ مِنْ مُـضَارِعٍ مُنْفَتِحَا * كَـيَـنْـتَحِي ٱلْـمَقُولِ فِيهِ يُنْتَحَى
وَٱلثَّانِيَ ٱلتَّالِيَ تَا ٱلْـمَـطَاوَعَهْ * كَـالْأَوَّلِ ٱجْـعَـلْـهُ بِلا مُـنَازَعَهْ

(يَنُوبُ مَفْعُول بِهِ) إنْ كانَ مَوْجُوداً(١) (عَنْ فَاعِلٍ فيمَا لَه)(٢) مِنْ رفعٍ و عُمْدِيَّةٍ(٣) و امْتِنَاعِ تَقْدِيمِهِ(٤) علىٰ الفِعلِ وغير ذٰلك (٥) (كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ) و «زيدٌ مَضروبٌ غلامُهُ(٦) (و أوَّلَ الفِعْلِ) الَّذى حُذِفَ فَاعِلُهُ (اَضْمُمَنْ) سَوَاءٌ كانَ مَاضِياً أوْ مُضَارِعاً (وَ الْمُتَّصِلْ بِالآخِرِ اَكْسِرْ فِي مُضِيٍّ) فقط (كَوُصِلْ) ودُحرِجَ (وَ اَجْعَلْهُ) أىْ المُتَّصل بالآخِرِ (مِنْ) فِعلٍ (مُضَارِعٍ مُنْفَتِحاً كَيَنْتَحِى الْمَقُولِ فيهِ) إذَا بُنِيَ لِمَالَمْ يُسَمّ فَاعِلُهُ(٧) (يُنْتَحىٰ) و كيُضْرَبُ و يُدَحْرَجُ و يُسْتَخْرَجُ.

(وَ) الحَرفُ (اَلثَّانِيَ التَّالِيَ) أىْ الواقِع بَعْدَ (تَا الْمُطَاوَعَهْ(٨)

---

(١) أى: ان كان المفعول به موجودا فى الكلام، و أما ان لم يكن كما اذا كان الفعل لازما فما وجد من الظرف وغيره فذاك هو النايب للفاعل.

(٢) أى: ينوب عن الفاعل فى الأحكام التى للفاعل.

(٣) بضم العين، أى: فى كون الفاعل عمدة و ركنا فى الكلام فيكون النايب للفاعل أيضا عمدة و ركنا.

(٤) أى: النايب للفاعل كما لا يتقدم الفاعل على الفعل.

(٥) كاستحقاق الاتصال بالفعل و تأنيث الفعل لتأنيثه.

(٦) مثل بهذا المثال ليفهم ان نايب الفاعل لاينحصر فى الفعل بل يؤتى به لاسم المفعول أيضا.

(٧) أى: بنى للمجهول.

(٨) أى: التاء فى باب التفعّل والتفاعل والتفعلل.

وَثَالِثَ ٱلَّذِى بِهَمْزِ ٱلْوَصْلِ * كَٱلْأَوَّلِ ٱجْعَلَنَّهُ كَاسْتُحْلِى
وَٱكْسِرْ أَوَٱشْمِمْ فَاثُلَاثِىٍّ أُعِلّ * عَيْنًا وَضَمٌّ جَا كَبُوعَ فَاحْتُمِلْ

كَٱلْأَوَّلِ ٱجْعَلْهُ) فَضُمَّهُ (بِلَا مُنَازَعَهْ) فى ذٰلك ، أىْ بِلَا خِلَافٍ نحو «تُعَلِّمَ العِلْمُ» و «تُدْحرِجَ فى الدّارِ» لِأنّه لَوْلَم يُضَمّ لَالْتَبَسَ بِالْمُضارِعِ المَبْنِىِّ لِلفاعِلِ(١) وكذٰا يُضَمُّ الثانِىُ التالِىُ ما ٱشْبَهَ تاءَ المُطاوَعَة(٢) نحو تُكُبِّرَ وَ تُخُيِّرَ.

(وَ ثالِثَ) المَاضِى (ٱلّذى) ٱبْتُدى (بِهَمْزِ الْوَصْلِ كَٱلْأَوَّلِ ٱجْعَلَنَّهُ) فَضُمَّهُ (كَاسْتُحْلى) لِئَلاّ يُلتَبَسْ بالأمرِ فى بَعضِ الأحْوالِ(٣).

(وَ ٱكْسِرْ) فاءَ ثُلاثِىٍّ مُعْتَلِّ العَيْنِ لِأنّ الأصل أنْ تَضُمَّ أوّلَهُ و تَكْسِرَ ما قبل آخِرِهِ فتقول فى قالَ و باعَ قُولَ و بُيِعَ فاسْتُثْقِلَتِ الكسرةُ على الواوِ، و الياءِ ونُقِلَتْ الى الفاءِ فَسَكَنَتا فقُلِبَتِ الواوُ ياءاً لِسُكُونِها بعد كسرةٍ وَ سَلُمَتِ الياءُ لِسُكُونِها بَعدَ حَرَكةٍ تُجانِسُها(٤) وهٰذه اللُّغَةُ العُليا(٥) (أوْ أُشْمِمْ فاءَ ثُلاثِىٍّ

---

(١) أى: لو لم يضم الحرف الثانى، بل بقى مفتوحا لا لتبس الماضى المجهول من باب التفعّل مثلا كتعلّم بالمضارع المعلوم من باب التفعيل اذا كان مبدوا بالتاء كالمخاطب والغائبة المؤنّثة فان الحرف الأول فى المعلوم المضارع من التفعيل مضموم، واللام مكسور.

(٢) أى: ما كان من الأبواب المذكورة كالتفعّل والتفاعل الاّ انه لم يكن للمطاوعة بل بمعنى آخر كالمثالين.

(٣) وهى المؤنث من الأمر الحاضر عند اتصاله بما قبله و سقوط الهمزة فى الدرج نحو ثم استحلى فان لم تضم التاء و بقيت مفتوحة التبس مجهول الماضى بالأمر لأن الفارق هو الهمزة لكونها مضمونة فى الماضى المجهول و مكسورة فى الأمر و لكنها حذفت للوصل فلم يبق فرق.

(٤) وهى : كسرة الفاء.

(٥) أى: كسر الفاء هى اللغة الأفصح من الاشمام والضم.

وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ * وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبّ

أُعِلَّ عَيْناً)(١) بأنْ تُشيرَ إلى الضَّمِّ مع التلفُّظ بالكسر ولا تُغيِّرالياءَ(٢) هٰذِهِ اللُّغة الوُسْطى(٣) و بها قَرَأَ ابنُ عامِرٍ وَ الكسائى فى «قيل» و «غيض»(٤). (وَضَمٌّ) للفاءِ (جاء) عن بعضِ العربِ مع حذفِ حَرَكةِ الْعين فَسَلُمَتِ الواوُ(٥) و قُلِبَتِ الياءُ واواً(٦) كحُوكَتْ فى قوله:

حُوكَتْ عَلى نَوْلَيْنِ إذْ تُحاكُ [تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ ولا تُشاكُ]

و (كَبُوعَ) فى قوله:

لَيْتَ وَ هَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ لَيْتَ شَباباً بِوُعَ فَاشْتَرَيْتُ

وقوله: (فَاحْتُمِلَ) أىْ فَأُجيزَ. و خرج بقوله «أُعِلَّ» ما كانَ مُعْتَلاً ولم يُعَلّ(٧) نحو عَوَرَ فى المَكان(٨) فحكمه حكم الصَّحيح. ثُمَّ هٰذه اللُّغات الثلاث إنَّما تَجُوزُ مَعَ أمْنِ اللَّبس(٩).

(وَ إنْ بِشَكْلٍ) مِن الأشْكالِ(١٠) المُتَقَدِّمَةِ (خيفَ لَبْسٌ) يَحْصَلُ بَيْنَ

---

(١) أى: اعل عينه فى المعلوم بتبديل الواو او الياء الفا.

(٢) أى: لا تبدله واوا.

(٣) من حيث الفصاحة.

(٤) من قوله تعالى وقيل يا ارض ابلعى مائك و يا سماء اقلعى و غيض الماء.

(٥) فى الأجوف الواوى.

(٦) فى اليائى.

(٧) أى: لم تبدل واوه ياءا.

(٨) أى: سترفيه، من العورة.

(٩) يعنى ان التخيير بين الوجوه الثلاثة انما تكون عند امن اللبس و أما اذا حصل لبس فاللازم اختيار وجه يؤمن معه من اللبس.

(١٠) الثلاثة.

وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا ٱلْعَيْنُ تَلِى * فِى ٱخْتَارَ وَٱنْقَادَ وَشِبْهٍ يَنْجَلِى

فِعْلِ الفاعِلِ و فعلِ المَفعُولِ (يُجْتَنَبْ) ذٰلك الشّكل كخافَ، فإنّه إذٰا أُسنِدَ إلىٰ تاءِ الضمير(١) يقال خِفْتُ بكسر الخاء(٢) فإذٰا بُنِيَ للمفعُولِ فإنْ كُسِرَتْ حَصَلَ اللَّبس(٣) فيجب ضَمُّهُ فيُقال خُفْتُ، و نحو «طِلْتُ»(٤) أىْ غَلَبْتُ فى المُطٰاوَلَةِ(٥) يُجْتَنَبُ فيه الضَّم لِئَلاّ يُلْتَبَس بِطُلْتُ(٦) المُسند إلىٰ الفاعِلِ من الطُّولِ ضِدّ القَصْر.

(وَمٰا لِبٰاعَ) إذٰا بُنِيَ للمفعول مِن كسرِ الفٰاءِ و إشمٰامِها و ضَمِّهٰا (قَدْ يُرىٰ لِنَحْوِ حَبّ) مِن الثُّلاثِى المُضٰاعَف المُدْغَم إذٰا بُنِيَ لِلْمَفعُول، و أوْجَبَ الجُمهُورُ الضَّمَّ، وَٱسْتَدَلَّ مُجيزُ الكسرِ بِرِوٰايَةِ عَلْقَمَة(٧) نحو «رِدَّتْ(٨) إلَيْنٰا».

(وَمٰا) ثَبَتَ (لِفٰا بٰاعَ) إذٰا بُنِيَ للمفعُولِ مِن جَوٰازِ الثَّلاثَة(٩) فهو (لِمٰا

---

(١) المخاطب او المخاطبة او المتكلم.

(٢) أى: الخاء من خفت.

(٣) بين المعلوم والمجهول.

(٤) مجهولا.

(٥) الترفع والمفاخرة.

(٦) مع انهما من باب واحد و كلاهما واوى العين الاّ انهم فرقّوا بينهما فى اللفظ لاختلافهما فى المعنى كى لا يلتبسا.

(٧) أى: قرائته وهو احد القراء.

(٨) بكسر الراء.

(٩) الكسر والضم والاشمام.

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ آوْمِنْ مَصْدَرِ * أَوحَرْفِ جَرٍّبِنِيَابَةٍ حَرِى
وَلَا يَنُوْبُ بَعْضُ هٰذِى اِنْ وُجد * فِى اللَّفظِ مَفْعُولٌ بِه وَقَدْ يَرِدْ

الْعَيْنُ تَلِى(١) فِى) كُلِّ ثُلَاثِيٍّ مُعتلِّ الْعَين وهوعلىٰ [وزن) إفتَعَلَ و إنفَعَلَ نحو (اخْتَارَ وَ انْقَادَ وَ شِبْهِ) لِذَيْنِ (يَنْجَلى) خَبَرٌ(٢) هو(٣) مَحَطُّ حُصُولِ مَا لِفَاءِ بَاعَ لِمَا وَلِيَتْهُ الْعَيْنُ فيمَا ذُكِر(٤) فَيجوزُ فيه كسر التَّاءِ وَ القَافِ وضَمُّهُمَا والإشمام علىٰ العَمَلِ السَّابِق، وَيُلْفَظُ بهمزةِ الوَصْلِ علىٰ حَسَبِ اللَّفظِ(٥) بهمَا.

(وَ قَابِلٌ) للنِّيَابَة (مِنْ ظَرْفٍ) بأنْ كان(٦) مُتَصَرِّفاً مُخْتَصاً(٧)أو غير مُختصٍّ لٰكن قَيَّدَ الفِعلَ بِمَعمُولٍ آخَر(٨) (أوْ مِنْ مَصْدَرٍ) بأنْ كَانَ مُتَصَرِّفاً(٩)

---

(١) أى: للحرف قبل العين كالتاء فى اختير والقاف فى انقيل والاصل تليه فحذف الضمير للضرورة.

(٢) لما الموصولة يعنى مالفا باع من الاحكام الثلاثة ينجلى لما العين تلى.

(٣) أى: ينجلى محط أى محل نزول احكام فاباع فالمعنى ما لفا باع ينزل و ينجلى فى الحرف قبل العين.

(٤) من الوجوه الثلاثة.

(٥) أى: حسب التلفظ بالتاء والقاف فتضم الهمزة عند ضمهما وتكسر عند كسرهما.

(٦) بيان للقابل من الظرف والظرف المتصرف ما يستعمل فى غير الظرفية أيضا كالفاعلية والمفعولية والاضافة وغيرها نحوصم رمضان واتت رمضان شهرز يد ورمضان شهر مبارك .

(٧) بالعلمية كرمضان او بالاضافة كيوم العيد وغير المختص ما كان مطلقا كيوم و شهر و سنة.

(٨) نحو سير يوم بز يد فيوم ظرف غير مختص لكن عامله وهو سير قيد بقولنا بز يد فصح نيابة يوم عن الفاعل.

(٩) بيان للمصدر القابل والمصدر المتصرف ما استعمل فى غير النصب على المصدر ية ايضا كالفاعلية والمفعولية وغيرهما نحو اعجبنى ضرب ز يد وانكرت قتل عمرو.

لغير التّوكيد(١) (أوْ حَرْفِ جَرٍّ) مع مَجرُورِهِ بِأنْ لم يَكُن(٢) مُتَعَلِّقاً بمَحذوفٍ و لا عِلَّةٍ(٣) (بِنِيابَةٍ) مِنَ الفاعِلِ (حَرى) أىْ جَديرٌ، نحو «سِيرَ يومُ السَّبْتِ» و «سِيرَ بزيدٍ يومٌ» و «ضُرِبَ ضَرْبٌ شَديدٌ»، «وَ لَمّا سُقِطَ فى أيْدِيهِمْ»(٤) و نقل أبوحَيّان فى الإرتشاف اِتّفاقَ البصريّين و الكوفيّين علىٰ أنّ النائِبَ هو المَجرُورُ، و أنّ الّذى قاله المصنف مِن أنّهما مَعاً النائب، لم يقله أحدٌ، و غَيْرُ القابِلِ لا ينوبُ نحو «إذا» و «عند» و «سُبحانَ الله» و «مَعاذَالله»، و «ضَرْباً» فى «ضَرَبْتُ ضَرْباً»(٥) و فُهِمَ مِن تخصيصِهِ النِّيابَةَ بِما ذُكِر، أنّه لا يَجُوزُ نيابةُ التّمييز ولا المفعُولِ لَه ولا المفعُولِ مَعَه و صَرَّحَ.(٦) بالأوّلِ فى التّسهيل و بالثانى فى الإرْتِشاف و بالثالث فى اللّباب.

(وَ لا يَنُوبُ بَعْضُ هٰذى) الثّلاثة المُتَقَدِّمَة(٧) (إنْ وُجِدَ فى اَللَّفْظِ

---

(١) فالمصدر الذى للتوكيد نحو ضربت ضربا لا يقع نايبا للفعل.

(٢) بيان للقابل من الجار و المجرور للنيابة فان المتعلق بالمحذوف معمول لمتعلقه لا للفعل المجهول المذكور فى الكلام.

(٣) كالمجرور بلام السببية و بائها.

(٤) فالمثال الاول للظرف المختص بالاضافة والثانى للظرف غير المختصّ الذى قيد فعل بمعمول أخر وهو يزيد والثالث للمصدر المتصرّف النوعى والرابع لنيابة الجار والمجرور المتعلق بالمذكور وهو سقط.

(٥) لعدم تصرف الاولين لانهما لا يستعملان الاّ فى الظرفية فلا يكونان فاعلا ولا مفعولا مثلا وعدم تصرف الثالث والرابع لعدم استعمالهما الاّ منصوبين على المصدرية وكون الخامس لتوكيد.

(٦) أى: المصنف فى كتبه الثلاثة بعدم وقوع الثلاثة نايبا للفاعل.

(٧) يعنى الظرف والمصدر وحرف الجر.

مَفْعُول بِهِ) كمـا لا يكونُ(١) فاعِلاً إذا وُجِدَ اسْمٌ مَحْضٌ. هٰذا مَذْهَبُ سيبويه(٢) (وَ) ذهب الكوفِيُّون والأخفشُ إلىٰ أنّه (قَدْ يَرِدْ) نيابةُ غَيْرِ المَفعُولِ بِهِ مع وُجُودِهِ كقوله تعالى: «لِيُجْزى قَوْماً بِمـا كـانُوا يَكْسِبُونَ»(٣) وقولِ الشّاعِر:

لَمْ يُعْنَ بِالعَلْياءِ إلاّ سَيِّداً وَلا شَفىٰ ذا الْغَيِّ إلاّ ذُو الْهُدىٰ(٤)

واخْتارَه(٥) فى التّسهيل. (وَ باتِّفاقٍ) مِن جُمهُورِ النُحاةِ (قَدْ يَنُوبُ) عن الفاعِلِ، المَفعُولُ الثانى (مِنْ بابِ كَسىٰ فيمـا الْتِباسُهُ أُمِنْ) نحو «كُسِيَ زيداً جُبَّةٌ»، بِخِلافِ ما إذا لم يُؤْمَن الإلتباس فيجب أنْ ينوبَ الأوَّلُ(٦) نحو «أَعْطِيَ عَمْرٌو بِشْراً»، وحُكِيَ عن بَعْضِهِم مَنعُ إقامَةِ الثانى مُطلقا(٧)، وعن بعضٍ آخَرٍ المنعُ إنْ كانَ نَكِرَةً والأوَّلُ مَعْرِفَةً، ولَعَلَّ المصنف لم يَعْتَدَّ بهٰذا الخِلاف(٨) وقد صَرَّحَ بنفيه فى شرحَيِ التَّسهيلِ والكافِيَة، وحَيْثُ أجازَ إقامَةَ الثانى فالأوّلُ أوْلىٰ

---

(١) بعض هذه الثلاثة والاسم المحض كالاعلام واسماء الاجناس.

(٢) أى: عدم جواز نيابة غير المفعول به مع وجوده.

(٣) فأنيب الجار والمجرور وهى بما مع وجود المفعول به وهو قوما.

(٤) فأنيب بالعلياء مع وجود المفعول به وهو سيدا.

(٥) أى: اختار المصنف مذهب الكوفيّين والاخفش وهو نيابه غير المفعول به مع وجوده.

(٦) لصلاحية كل من عمرو و بشر لان يكون معطيا و ومعطا فلا يعرف الأخذ من المأخوذ فيجب تقديم الأخذ منهما ليعرف بالتقدم.

(٧) سواء امن اللبس ام لم يؤمن كان الثانى نكرة والاول معرفة ام لا.

(٨) لقوله و باتفاق.

فِى بَابِ ظَنَّ وَأَرَى ٱلْمَنْعُ ٱشْتَهَرْ * وَلاَ أَرَى مَنْعاً إِذَا ٱلْقَصْدُ ظَهَرْ
وبِاتِّفاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثانِى مِنْ * باب كَسى فِيما التِباسُهُ أَمِن

لكوْنِهِ فاعِلاً فى المَعنىٰ (١).

(فِى بابِ ظَنَّ وَأَرىٰ) المُتَعَدِّيَةِ لِثلاثة (الْمَنْعُ) مِن إقامَةِ الثانى (٢) وَ وُجُوب إقامَةِ الأوّل (٣) (اشْتَهَرْ) عن كثير مِن النُّحاةِ. قال الأَبَّدى فى شَرْحِ الجَزُولِيَّةِ: لِأنّه (٤) مُبتدأٌ وهو أشبهُ بالفاعِل، فإنّ مَرْتَبَتَهُ قبلَ الثانى لِأنّ مَرْتَبَةَ المُبتَدأ قبلَ الخبرِ و مَرْتَبَةَ المرفُوعِ قبلَ المَنْصُوبِ فَفُعِلَ ذٰلك (٥) للمُناسَبَةِ، و خالَفَ ابنُ عُصفُور و جَماعةٌ و تَبِعَهُمُ المُصنِّفُ فقال: (وَلا أرىٰ مَنْعاً) مِن نِيابَةِ الثّانى (إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرْ) (٦) و لم يكن (٧) جُملةً ولا ظرفاً كما فى التَّسهيلِ كقَوْلِكَ فى جَعَلَ اللّهُ لَيْلَةَ القَدْرِ خَيْراً مِن أَلْفِ شَهْر: جُعِلَ خَيْرٌ مِن أَلْفِ شَهْر لَيْلَةَ القَدْرِ.

---

(١) لكونه لا بسا فى كسى و أخذا فى اعطى.

(٢) فى باب ظن فيكون المراد من الثانى فى باب ارى هو الثالث لكونه بحكم ثانى ظن فى كونهما خبرين فى الاصل.

(٣) من مفعولى ظن والثانى من ارى كما قلنا.

(٤) أى: الاول مبتداء فى الاصل والثانى خبر والمبتدا اشبه بالفاعل من الخبر، فالمناسب نيابة ماهو أشبه هذا أول دليليه ودليله الثانى قوله فان مرتبته ولو قال (وان) بدل (فان) كان احسن و حاصله ان الاول مقدم على الثانى رتبة و نعلم ان المرفوع مقدم على المنصوب فالمناسب ان نعطى المقدم أى المرفوعية للمقدم وهو المفعول الاول والمتأخر وهو المنصوبية للمتأخر ربتة أى الثانى.

(٥) أى: نيابة الاول.

(٦) أى: اذا كان قصد المتكلم ومراده ظاهرا ولا يوجب نيابة الثانى خفاء فى قصده نحو ظن قائم زيدا دون نحو ظن عمرو زيدا.

(٧) المفعول الثانى جملة نحو ظننت زيدا ضرب عمروا او ظرفا نحو ظننت زيدا

وَمَا سِوَى ٱلنَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا * بِالرَّافِعِ ٱلنَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

أمّا الثّالِث مِن باب أرىٰ ففى الإرتِشاف ادَّعىٰ ابنُ هِشام الإتِّفاقَ علىٰ منع إقامَتِهِ(١)، وليس كذٰلك (٢) ففى «المخترع» جَوازُهُ عَن بَعضِهِم و كما لا يكونُ للفعلِ إلّا فاعل واحِدٌ كذٰلك لا ينوبُ عن الفاعل إلّا شَئٌ واحِدٌ.

(وَ مَا سِوىٰ النّائِب) عنه(٣) (مِمّا عُلِّقا بِالرّافِعِ)(٤) أىْ رافِعِ النّائِبِ وهو الفعلُ و اسمُ المفعولِ والمصدرُ علىٰ ظاهِرِ قَوْلِ سيبويه(٥) (ٱلنَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقاً) لفظاً إنْ لم يكن جارّاً و مَجرُوراً نحو «ضُرِبَ زيدٌ يومَ الجُمعةِ أمامَك ضرباً شديداً»(٦) و مَحلاً إنْ يَكُنْهُ(٧) نحو «فإذا نُفِخَ فى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ واحِدَةٌ».

عندك .

(١) أى: الثالث مقام الفاعل.

(٢) أى: ليس المسئلة اتّفاقية كما زعم ابن هشام.

(٣) عن الفاعل.

(٤) أى: من متعلقات الرافع من حال او تميز او غير ذلك .

(٥) فى المصدر فان ظاهره ان المصدر ايضا يقبل نايب الفاعل ومثّل له بقوله تعالى من بعد غلبهم.

(٦) فقام معمول واحد وهو المفعول به مقام الفاعل و بقى باقى المتعلقات على النصب.

(٧) أى: النصب محلا ان يكن جارا او مجرور .

إِنْ مُضْمَرُ ٱسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ * عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ ٱلْمَحَلّ

هذا باب إشتغال العامل عن المعمول

وهو أنْ يَتَقَدَّمَ إسمٌ و يتأخَّر فِعلٌ أو شِبهُهُ(١) قد عَمِلَ(٢) فى ضميره أو سببه لولا ذٰلك (٣) لَعَمِلَ فيه أو فى مَوْضِعِهِ.

(إِنْ مُضْمَرُ ٱسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً)(٤) مَفعول بقوله: (شَغَلْ) أىْ ذٰلك المُضمَرُ(٥) (عَنْهُ) أىْ عن الإسمِ السّابِقِ (بِنَصْبِ لَفْظِهِ) أىْ لفظِ ذٰلك المُضمَرِ

---

(١) أى: شبه الفعل كاسم الفاعل نحو زيد ضاربه عمرو.

(٢) الفعل وشبهه فى ضمير ذلك الاسم المتقدم او فى سبب ضميره اى المضاف الى ضميره نحو زيدا ضربت اخاه.

(٣) أى: بحيث لولا عمله فى الضمير او سببه لعمل فى نفس الاسم المتقدم ان كان معربا او فى محله ان كان مبنيا.

(٤) فالضمير شغل فعلا بنصب لفظه اومحله وصرفه عن الاسم فهنا امور اربعة شاغل وهو الضمير و مشغول وهو الفعل و مشغول به وهو نصب الضمير لفظا او محلا و مشغول عنه وهو الاسم المتقدم فتقدير البيت ان مضمر اسم سابق شغل فعلا أى صرفه عن الاسم السابق بسبب نصب لفظ الضمير او محله.

(٥) نحو زيدا ضربته.

فَالسَّابِقَ ٱنْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا * حَتْماً مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا
وَٱلنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلاَ ٱلسَّابِقُ مَا * يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَإِنْ وَحَيْثُمَا
وَإِنْ تَلاَ ٱلسَّابِقُ مَا بِالاِبْتِدَا * يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ ٱلْتَزِمْهُ أَبَدَا

(أو الْمَحَلّ) أىْ مَحَلِّهِ(١) (فَالسَّابِقَ)(٢) ارْفعهُ علىٰ الإبتداءِ أو (ٱنْصِبْهُ) و اخْتُلِفَ فى نَاصِبهِ فالجُمهُورُ و تَبعَهُمُ المصنفُ علىٰ إنّه مَنصُوبٌ (بِفِعْلٍ أُضْمِرَا حَتْماً مُوَافِق لِمَا قَدْ أُظْهِرَا) لفظاً أوْ مَعنًى وقيلَ بالفعلِ المَذكورِ بَعْدَهُ. ثم اخْتُلِفَ: فقيلَ إنَّهُ(٣) عامِلٌ فى الضميرِ وفى الإسمِ مَعاً، وقيل فى الظَّاهِرِ(٤) والضَّميرُ مُلْغىٰ.

واعلم إنّ هٰذا الإسمَ الوَاقِعَ بعدَهُ، فِعلٌ نَاصِبٌ لِضَميرِهِ علىٰ خمسةِ أقسامٍ: لَازِمُ النَّصْبِ، ولَازِمُ الرَّفْعِ، و رَاجِحُ النَّصْبِ علىٰ الرَّفعِ، و مُسْتَوفيه فيه الأمْرَانِ، و رَاجِحُ الرَّفعِ علىٰ النَّصْبِ. هٰكذا ذَكَرَهُ النحْوِيُّونَ و تَبعَهُمُ المصنفُ، فَشَرَعَ فى بَيَانِها(٥) بقوله: (وَٱلنَّصْبُ) لِلاِسمِ ٱلسَّابِقِ (حَتْمٌ إِنْ تَلاَ ٱلسَّابِقُ) بالرَّفعِ، أىْ وَقَعَ بعدَ (مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَإِنْ وَحَيْثُمَا) نحو «إِنْ زيداً لَقيتَهُ فأكرِمْهُ» و «حَيْثُمَا عَمْرواً تَلْقَاهُ فَأَهِنْهُ» و كذا إنْ تلى اسْتِفهاماً غير الهمزة كـ «أينَ بَكراً فارَقْتَهُ» و «هَلْ عَمْرواً حَدَّثْتَهُ» و سَيَأتى حُكمُ التَّالى لِلْهَمزَة (وَ إِنْ تَلاَ السَّابِقُ) أىْ وَقَعَ بعدَ (مَا بِالاِبْتِدَا يَخْتَصُّ) كإذَا الفُجَائِيَّةِ (فَالرَّفْعَ) لِلاِسم علىٰ الإبتداءِ (الْتَزِمْهُ أَبَداً) نحو «خرجتُ فإذَا زيدٌ لَقيتُهُ لِأنّ إذَا لايَليها إلاّ مُبتدأٌ نحو

(١) اذا كان الضمير مجرورا لفظا بحرف نحو زيدا مررت به فان لفظه مجرور و محله نصب على المفعولية.
(٢) أى: الاسم السابق المشتغل عنه.
(٣) أى: الفعل المذكور بعده.
(٤) أى: وقيل ان الفعل المذكور عامل فى الظاهر وامّا الضمير فلغى عن العمل فيه.
(٥) أى: بيان الاقسام الخمسة.